مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

رت م د: 1112-685x
رت م د إ: 2588-2236

المجلد: 16 / العدد: 02 / جانفي 2024
ص ص: 230 ـ 252

تطور المشاركة السياسية للمرأة بين نظام الكوتا وواقع المجتمع الجزائري مقاربة سوسيولوجية

Evolution of women' spolitical participation between the quotasystem and the reality of Algerian society

راضية مشري*
مخبر البحث في الدراسات الانسانية والأدبية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
تبسة / الجزائر
Mecheri.radia@yahoo.com

سمير قاسي
جامعة أبو القاسم سعد الله
الجزائر 02 / الجزائر
Gaci_samir@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2022/02/10 تاريخ القبول: 2023/05/22 تاريخ النشر: 2024/01/20

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة آليات عملية التحول من وضع سياسي صوري لمشاركة المرأة الجزائرية في السياسة، إلى وضع مأمول حقيقي كممثل للشعب في مختلف الهيئات السياسية، نظير المكانة السوسيو-مهنية التي وصلت إليها في المجتمع. وفق مقاربة نظرية سوسيولوجية نسقية. تبين لنا هذه الخطوة المهمة من التمايز إلى الاندماج، لنجاح هذه العملية الحيوية

الكلمات المفتاحية: نظام التخصيص،ثقافة المواطنة، مقاومة التغيير التنظيمي

Abstract:

This research aims to know the mechanisms of the transformation process from a fictitious political situation for the participation of Algerian women in politics, to a real hopeful situation as a representative of the people in various political bodies, comparable to the socio-professional status they have reached in society. According to a systemic sociological theoretical approach. This important step, from differentiation to integration, shows us the success of this vital process

Key words: The quota system, Citizenship culture, The resistance to this organizational change

* المؤلف المرسل.

مقدمـــة:

للمرأة نصف المكانة الاجتماعية في البنية التكوينية للمجتمع، فلا أحد ينكر عليها هذه المكانة الطبيعية، وتتجسد هذه المكانة في الواقع الحالي من خلال مشاركتها في الوظائف البيولوجية، الاجتماعية والسيكولوجية مع الرجل، هذه المقاربة النسقية تعتبر المرأة فاعلا اجتماعيـا كتحت نسـق كمـا أن للرجل نفس هذه المكانة في كل مجالات الحياة الاجتماعية، ومـا حققتـه المـرأة الجزائريـــة اليوم في المجتمع وبقوة، خير دليل على ذلك، بتواجدها في جميع المجالات سواء الاقتصادية منها أو السياسية أو المهنية. فهي الطبيبة والمهندسة، والوزيرة والمقاولة، الأستاذة والإطار والعقيدة، وضابطة الشرطة... ولا تكاد تخلو عائلة جزائرية من هذه الكفاءات.

فمشاركة المرأة في المجال السياسي وبالتحديد في المجالس المنتخبة كممثل للشعب، يظهر أنه منطقي ولو أنه جاء بقوة القانون، حسب نظام "التخصيص" (أو ما عُرف باسم الكوتا) حتى يفرض وجود المرأة وتفعيل مشاركتها السياسية نظير المكانة التي وصلت إليها في المجتمع الجزائري كفاعل اجتماعي، بسبب عزوف نسبة كبيرة من النساء الجزائريات عن الإقدام على ممارسة الحياة السياسية، ولو أن هذا القانون أثار حفيظة المجتمع ككل، لما أفرزته نتائج الانتخابات من نائبات، في الغالب، ذات مستوى ثقافي وعلمي ضعيف، نتيجة السرعة التي تمت بها العملية وعدم الاستعداد المسبق للتواجد النوعي للمرأة الجزائرية من جهة، والتركيبة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري غير المهيأة لقبول هذا الدور الجديد للمرأة في مجال بقي حكرا على الرجل لعقود من الزمن.و ها هو مشروع قانون الانتخابات الحالي 2021 يدعم هذه المكانة السياسية للمرأة من خلال مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في التواجد في قوائم الانتخابات.ولو أن تقييم مشاركتها في البرلمان الحالي هو إشكالية أخرى تحتاج إلى بحث ميداني موضوعي، يحكم بأحقيتها في الانتقال إلى هذه المرحلة الجديدة.

فكيف يمكن أن تحدث النقلة النوعية لمشاركة المرأة الجزائرية في السياسية كتحت-نسق من الفرض القانوني إلى ثقافة المواطنة فتتجاوز الازدواجية الثقافية للمجتمع الجزائري؟

01. تحديد المفاهيم

أ. نظام الكوتا:

أدخل فكرة الكوتا جاءت في نص المادة 04 من الجزء الأول لاتفاقية سيداو (CEDAW) للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة."[1]والجزائر من بين الدول الموقعة عليها.

فالكوتا إذن إجراء خاص مؤقت يضمن للمرأة ويعوضها ايجابيا عن المعوقات المجتمعية الحائلة دون المشاركة العادلة للنساء في العمل السياسي. وتعطي الفرصة السريعة للمرأة المؤهلة للوصول لإثبات قدرتها، وإقناع المجتمع. وتؤدي لفرض الأمر الواقع بضرورة وجود المرأة في مجال العمل السياسي كمواطنة عادية متمتعة بحقوقها الدستورية وليس كمواطنة من الدرجة الثانية.

ب. ثقافة المواطنة:

أدخل اعتمد قاموس علم الاجتماع Le Robert في تعريف المواطنة "على عالم الاجتماع الانكليزي Marchall الذي أكد في احدى محاضراته(سنة 1949) في تعريف مفهوم المواطنة على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- **البعدالأول مدني:** فمنذ القرن 18 عرف الفرد حرية التفكير والتعبير والاعتقاد،بالإضافة إلى استفادته من العدالة وقدرته على التعاقد.
- **البعدالثاني سياسي:** في القرن 19 عرف المواطن حق الانتخاب والمشاركة المحدودة أو المباشرة في ممارسة السلطة السياسية في إطار ما يعرف بالدولة(الأمة)،بالإضافة الى التمثيل البرلماني.
- **البعد الثالث اجتماعي:** حيث ارتفع في القرن 20 الالحاح على حقوق التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية.[1]

والمواطنة بالنسبة لـ Anicet Le Pors مأخوذة من الكلمة اللاتينية Civitas وهي "إعطاء المواطن حق الانخراط في القواعد المنظمة للمدينة وفي تحديد أهدافها ،وهذا يجعله يتمتع بالحقوق والواجبات التي يمنحها إياه قانون المدينة "[2] وهذا يعني أن الفرد بدخوله في

نسق اجتماعي ما يأخذ صفة المواطن، ويترتب عنه مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية، والتمتع في المقابل بالحريات الفردية،حرية الفكر و التعبير،حرية التنقل والحماية القضائية، فالمواطنة إذن هي جملة من الحقوق والواجبات تتحقق من خلال قدر من الوعي والمعرفة يلزم منها سعي الفرد لتحصيل حقوق المواطنة وسعيه للوفاء بالتزاماتها. وهذا المسعى لابد أن يتم من خلال وسائل مشروعة يحددها النظام ويتعلمها ويعيها الفرد. "[3]

ج. مقاومـة التغيير التنظيمـي:

تشير قواميس الاستخدام إلى مجموعة متنوعة من المعاني المرتبطة بهذه المفهوم والمصطلحات المرتبطة بها. من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن مصطلح "التغيير" بالفرنسية له أصل أول، وهو يعني: التبادل، والاستعاضة عن شيء بآخر. فالتفاعل والتبادل هما بذلك في قلب التغيير. ويشير التغيير أيضًا إلى الانتقال من حالة إلى أخرى."[4]

ومفهوم التغيير يشتمل على غموض، لأنه يمكن أن يشير في نفس الوقت إلى مشروع، نتيجة وعملية. بالنسبة للمعنى الأول، يمكن للتغيير أن يستند على محتوى معين بدقة، وفي هذه الحالة، يشير إلى توقع ظاهر، وحتى إلى هدف... بالنسبة للمعنى الثاني، يحدد النتيجة الملموسة والملاحظة لخطوة إرادية أو لعملية تلقائية؛ لذلك فهو مرادف لملاحظة تحول الممارسات المهنية أو أساليب التنظيم أو اللوائح. في هذه الحالة، يشير التغيير إلى قواعد العمل الجديدة، والسلوكيات الجديدة، والاتصالات واللوائح الجديدة، إلخ؛ وأخيرًا، بالنسبة إلى المعنى الأخير، يشير المفهوم إلى النهج الذي يولّد تحوّل ما."[5]وهناك خلط بين كلمتي " تغير" و" تغيير" ولهذا من الأهمية أن نحدد المفهوم الذي سنتناوله في هذه الدراسة الاستطلاعية. وهذا الخلط لا نجده عندما نترجم الكلمتين إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فكلا الكلمتين تترجم إلى كلمة "The Change "، " Changer ". وقد عرف ليبيت Lippitt التغير على أنه " أي تغير أو تبدل مخطط أو غير مخطط في الوضع الراهن لموقف أو لعملية أو لكائن حي، ويقصد بالتغيير المُخطط أي تغير مقصود وغرضي أو محاولة عمدية بواسطة فرد أو منظمة أو جماعة أو نظام اجتماعي لكي يؤثر مباشرة في الوضع الراهن"[6] هذا التعريف يزيل الغموض حول استعمال الكلمتين، فـ" هناك نوعان من التغير، تغير مقصود وتغير غير مقصود والتغير غير مقصود –التغير الطبيعي-يحدث تلقائيا أما التغير المقصود فهذا الذي نحاول إيجاده في الظروف الراهنة."[7] وهو بمعنى " التغيير" المخطط له والمقصود.

أما مقاومة التغيير هو مفهوم يمكن استخدامه في سياقات مختلفة، وتعريفاته كثيرة. وهو " مفهوم تناوله "كوتش" و" فرنش Coch et French "(1948) والمستوحى من عمل " لوين، Lewin "(1951) حول (ديناميكية الجماعات). مقاومة التغيير، تترجم قدرة الأفراد على إعاقة مشاريع الإصلاح التي تدخل فيها المؤسسة. ويشير إلى مجموعة متنوعة من السلوكيات مثل الإنكار، عدم الاكتراث، الرفض، الشائعات، الطاعة العمياء، الرفض، الجدال، الاحتجاج، المعارضة، القمع، الإضراب، التخريب... ومع ذلك، فإن المقاومة ليست دائما سلبية. في الواقع، يعزو بعض المؤلفين هذا السلوك إلى وظيفة أساسية في المؤسسة، وهي تجنب التغييرات غير الضرورية أو العناصر غير المنتجة في سير العملية. ويلخص لورنس (1969) هذا الوضع في هذه الكلمات: " نحن جميعًا، في نفس الوقت، مقاومون ومحرضون على التغيير"... فـ "غالبية الفاعلين تثيرون في نفس الوقت تمثّلات مؤيدة وتمثّلات غير مؤيدة فيما يتعلق بالتغيير؛ [...] تقودنا تحقيقاتنا إلى إظهار أنه بالنسبة لغالبية الفاعلين هذه التمثّلات المتناقضة تتعايش.[8]

02. تواجد المرأة الجزائرية في السياسة:

ظلت مشاركة المرأة الجزائرية في العملية السياسية دون المستوى لعقود من الزمن، رغم جميع الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة. كما أكدت كافة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الماضي ضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار، وكان من أهمها خطة بكين الصادرة عن مؤتمر المرأة العالمي الرابع 1995 التي دعت الحكومات في العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى 30%، حيث ورد في الفقرة (190) بند (د):"أن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها".[9]

أ. مشاركة المرأة الجزائرية قبل وبعد تجسيد التعديل الدستوري:

عندما نحلل مشاركة المرأة في السياسة في أعلى هيئة منتخبة كممثل للشعب بالاعتماد على الإحصاءات المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية،[10] كما يظهر في الجدول التالي الذي يتضمن تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري، نلاحظ بوضوح أن نسبة تواجد المرأة في البرلمان الجزائري يمكن تقسيمها إلى فترتين:

- فترة ما قبل 2012: نسبة التمثيل بلغت 5%، وعدد المُنتخبات في البرلمان بلغ 14.
- فترة ما بعد 2012: نسبة التمثيل بلغت 25.74%، وعدد المُنتخبات في البرلمان بلغ 156.

جدول رقم (1): تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري من 1962-2017

الفترة الزمنية	مجموع أعضاء	مجموع التمثيل	نسبة التمثيل %
1962	196	10	5.10
1965 -1964	127	2	1.57
1982 -1977	295	10	3.38
1987 -1982	285	5	1.75
1990 -1987	295	7	2.37
1994 -1992	60	6	10
1997 -1994	192	12	6.25
1998 -1997	285	15	5.26
2001 -1998	429	31	7.23
2004 -2001	533	20	3.75
2007 -2004	533	30	5.63
2010 -2007	533	36	6.75
2012 -2010	525	38	7.24
2017 -2012	=144+462	=10+146	25.74

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحليةhttp://www.interieur.gov.dz

تظهر المقارنة بين الفترتين بكل وضوح الفارق في تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري بعد صدور القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 2 يناير 2012 الذي حدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيـل المـرأة في المجالـس المنتخبـتة. فبعد أن كان تمثيلها السياسي الحقيقي في المجتمـع لا يتجـاوز نسبة 5 %، ارتفع إلى أكثر من 25% بقوة القانون، وهذا يَطرح عدة تساؤلات مشروعـة:

- أولا: حول شرعية هذا التعديل القانوني؟
- ثانيا: حول حقيقة هذا التمثيل السياسي للمرأة في واقع المجتمع الجزائري؟
- ثالثا: مدى تقبل المجتمع لدورها في السياســة؟

وهو الدور الذي ظل حكرا على الرجل لعقود من الزمن عملا بمبدأ القوامة عليها، وأن مكانة المرأة الطبيعي ووظيفتها الأساسية تكمن في الاهتمام بالعائلة وتنشئة الأطفال وفقط.

ب. التحليل السوسيولوجي لتطور المشاركة السياسية المرأة:

تحليلنا السوسيولوجي لهذه القضية، التي أسالت الحبر والجدل حول شرعية هذا التدخل من طرف دولة القانون عملا بمبدأ المساواة، هو ضرورة حدوث نقلة نوعية ولو بقوة القانون، بالانتقال من المساواة القانونية إلى الحق في المشاركة السياسية إلى البعد الاجتماعي وتحوله إلى ثقافة مواطنة بحاجة إلى مدة زمنية حتى يتقبله المجتمع الجزائري الذكوري بطبعه، كما يحتاج إلى تلك المدة التي تسمح للمرأة بإستيعاب هذا الدور والمكانة الجديدة، فالمرأة الجزائرية أثبتت جدارتها ليس في العائلة فقط وإنما كطرف فاعل في المجتمع الجزائري في كل المجالات دون استثناء، بل وتجاوزت الرجل في عدة قطاعات حيوية كالطب والتعليم، وهذا ما يمنحها شرعية التواجد في المجال السياسي كذلك.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، إذا أخذنا بمبدأ المساواة وهو من المبادئ الأساسية التي نصت عليه المادة 31 من الدستور الجزائري" تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كلّ المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعليّة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية "[11] والذي تستند إليه جميع الحريات و" الحقوق العالمية والمواثيق الدستورية، ولا يقتصر هدف إقرار مبدأ المساواة على إزالة كل مظاهر التميز بين الأفراد، وإنما يهدف إلى تحقيق تمتع كل الأفراد بالحقوق والحريات على قدم المساواة فعليا، وبالتالي توسيع دائرة المساواة، من خلال تمكين جميع فئات المجتمع دون تميز أيا كان سببه... والملاحظ أن معظم الجدل القانوني في العدالة يدور حول دلالة المساواة، فالمساواة تقتضي من جهة أولى بأن يعامل الأفراد المتساوين بالتساوي، كما تقتضي بأن نتعامل معهم على نحو يتناسب مع الاختلافات الموجودة بينهم"[12]، والمقصود هنا الاختلاف في الجنس، و" نظرا لصعوبة ممارسة المرأة لمختلف هذه الحقوق،نتيجة العراقيل ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تسود كثيرا من المجتمعات ،فلامناص من وضع بعض الآليات التي من شأنها تجاوز هذه العوائق،لتحقيق المساواة بين الجنسين خاصة في ممارسة الحقوق السياسية،حتى ولو كانت هذه الآليات ذات طابع تمييزي."[13] بذلك تأخذ طابعا شرعيا بضمان الفارق للمرأة لتمكينها من التواجد والمشاركة السياسية، فتصبح بذلك مساواة نسبية وليست مطلقة، وهو ما يطلق عليه المساواة عن طريق التميز الإيجابي.

دخول الجزائر هذه المرحلة الجديدة، عزز مكانة المرأة في التواجد السياسي وجعلها تتقدم الترتيب العربي في المرتبة الأولى بنسبة 31.6%، بزيادة تقدر بـ 23.9% عن البرلمان السابق. متجاوزة ترتيب أعرق الديمقراطيات كبريطانيا والولايات المتحدة

✓ ازدواجية الواقع الاجتماعي الجزائري بين الرفض والقبول

عملية التحول التي حدثت في الجزائر لفرض مشاركة المرأة السياسية بقوة القانون انطلاقا من سنة 2012،أثارت الجدل والنقاش في المجتمع الجزائري والفاعلين السياسيين حول السرعة التي تمت بها هذه العملية وما أفرزته من نوعية مترددية من تمثيل المرأة في هذه الهيئة، لا تعكس المكانة التي وصلت إليها المرأة في الواقع الاجتماعي الجزائري.

- فما هي خلفيات هذا الموقف السلبي الذي اتخذه المجتمع الجزائري اتجاه المرأة المنتخبة؟

✓ الخلفية التاريخية لموقف المجتمع السلبي من المشاركة السياسية للمرأة:

عندما نحلل مجتمع ما سوسيولوجيا، لا يمكن أن نعتمد فقط على الواقع الحاضر بدون الرجوع إلى بدايات نشأة المجتمع الجزائري المعاصر، ونقطة البداية التي ننطلق منها هي يوم 5 جويلية عام 1830 يوم دخول المستعمر الفرنسي رغم أن المجتمع الجزائري يمتد في عمق الحضارة الانسانية، كما أثبتته الحفريات والرسومات على الصخور التي تدل على وجود الإنسان في هذه الأرض قبل أكثر من 6000 سنة، اعتبار هذه النقطة كمرجعية يعود إلى عمق التغيير الذي أحدثه الاستعمار الفرنسي في المجتمع الجزائري، وكان من نتائجه هذه الازدواجية الثقافية كما أشرنا إليها سابقا، ثقافة اسلامية عربية التي ترفض كل مبادرة وهي تمثل الواقع الاجتماعي غير الرسمي بأغلبيته، وثقافة تعمل داخل النظام الغربي وهي التي تمثل المجتمع الرسمي بأقليته أي الدولة بمؤسساتها، هذه الازدواجية تمتد لتشمل أيضا النخبة بكل توجهاتها.

هذا التطور في المجتمع الجزائري ليس "بتأثير تطور داخلي نتيجة تنمية طبيعية أدت إلى تغيير المجتمع، هذا التغيير الذي كان أكثر ألما وتم الاحساس به، وحدث بشكل سريع في دوامة من العنف، ووحدة الصف الثقافي تكسرت ولم يصبح هناك تجانس، والخلل الذي نتج ما زال مستمر، فالماضي دائما حاضر، والمجتمع الجزائري يظهر بالطبع كمنتج لعمل الاحتلال الذي امتد لـ 132 سنة من المقاومة التي عارضته."[14] فإذن هذا الرفض لأي دور للمرأة في الحياة السياسية، نرجعه في جزء منه إلى هذه الازدواجية في تركيبة المجتمع الجزائري، وبالتحديد الجزء الأكبر الذي يمثل الثقافة العربية الإسلامية بتقاليدها وأعرافها، التي تعارض أي تغيير

يحدث على مستوى المجتمع الرسمي، وبالتالي ترفض مشاركة المرأة سياسيا وتعارضه بقوة، وفي ذهنها "... لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة "[15] آخذين بظاهر الحديث النبوي الشريف، بغير وعي منهم حول دلالاته والسياق الذي جاء فيه الحديث. وقد أكدت ذلك بعض الدراسات الميدانية التي أجريت حول التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة،[16]أكدت نتائجها الطرح الذي ذهبنا إليه سابقا، فقد أشارت نسبة 60.53 % من المبحوثين يرون أن الأعراف الاجتماعية والعشائرية تعيق رغبة المرأة لترشيح نفسها للانتخابات، مقابل نسبة منهم 18.42 % ترى عكس ذلك. ونفس النسبة تقريبا 63.16 % تؤكد أن الأعراف الاجتماعية السائدة جعلت الأحزاب السياسية تستبعد ترشح النساء قبل تبني نظام التخصيص (الكوتا)،مقابل 13.16 % من المستجوبين ترون عكس ذلك.

ج. ثقافة المواطنة والنقلة النوعية المنتظرة للمجتمع الجزائري المعاصر

حتى نفهم تحول مفهوم المواطنة من القانوني إلى السياسي إلى الاجتماعي سنعتمد على مقاربة سوسيولوجية لثقافة المواطنة، مقاربة النسق الاجتماعي وهي مقاربة بنائية وظيفية، ونقطة انطلاق تحليلنا هو النسق الاجتماعي ومحيطه، وهو التحليل المفضل لدى علماء الاجتماع الوظيفيين وعلى رأسهم المنظر الأمريكي تالكوت بارسونز صاحب نظرية النسق الاجتماعي المعيارية، التي تعتبر زبدة أفكار رواد السوسيولوجيا الأوروبية، من خلال تجريده للفعل الاجتماعي وإعطائه الصبغة العلمية "صبغة النسق"، الذي يعتبر كمرجعية نعرف من خلالها درجة الانحراف و نقاط الخلل حتى يتم معالجتها، و إعادة صنع الواقع الاجتماعي من خلال التوصيات التي تتضمن الاجراءات التي ينبغي أن تتخذ حتى يتم الانتقال السليم من القانوني إلى السياسي ثم الاجتماعي. فنستغني بذلك على نظام " التخصيص" الذي تم اللجوء إليه مرحليا ونعيد الأمور إلى طبيعتها، وفق مساواة مطلقة وليست نسبية بين الجنسين كما ينص عليها الدستور.

قبل أن نبدأ الخوض في أهم أفكار النسق الاجتماعي بعملياته وآلياته وصولا إلى تأسيس لثقافة مواطنة، كما ينبغي أن تكون عليه بحسب هذا الأنموذج البنائي الوظيفي، لا بد من التطرق إلى مفهومي النسق والفعل الاجتماعي ثم نتدرج بتسلسل إلى نسق الفعل ثم النسق الاجتماعي وصولا إلى تحت-نسق السياسي وأخيرا تحت نسق التنشئة الاجتماعية، نركز فيها على النسق العائلي وبالتحديد توزيع الأدوار حتى نقف على الدور الجديد للمرأة

كسياسيـة، وما يتبعـه من ظهـور لتنظيمـات جديدة وجب إدماجها في النسق الاجتماعي الكلي، وفق إطاره القانوني:

- **الفكرة الأولى**: هي فكرة النسق كما يعرفها هارتمان ولاريد Hartmann & Larid بأنه " ذلك الكل الذي يتكون من أجزاء متداخلة فيما بينها ومعتمدة على بعضها البعض"[17]والنسق بحسب "فان بيرتلانفي Von Bertalanffy" " يرجع إلى دمج مجموعة من العناصر التي تعمل بطريقة موحدة وفي تفاعل دائم... وهو أن كل شيء يعمل معًا هو نسق." [18]و وفقا لهذه المقاربة يجب أن نضع مسلمة أساسية، و هي أن" الفعل الإنساني يُقدم دائما مميزات النسق... ومفهوم النسق ضروري للعلم ... والشيء الذي كان بارسونز Parsons متأكد منه." [19]
- **الفكرة الثانية**: فكرة الفعل الاجتماعي وكما يقول جان فرانسوا دورتي "توجد في السوسيولوجيا عدة نظريات تشدد على الفعل الاجتماعي في صلب التحليل، سواء تعلق لأمر بالمشاركة السياسية أو بالتصرفات الاقتصادية، فإننا نهتم من هذا المنظور بمقاصد الفاعلين واستراتيجيتهم"[20]ويمثل مفهوم الفعل الاجتماعي" نقطة البداية لكل النظرية التي وضعها بارسونز ليس فقط على مستوى علم الاجتماع وإنما يعطيها بعدا أكثر اتساعا بكثير ولهذا لا يحدد تعريف محدد ودقيق إلا أنه أعطى شرحا وافيا حول ما يعني بـ<< الفعل الاجتماعي>> فهو كل سلوك إنساني الذي يتحرك ويُوجه عن طريق المعاني التي يكتشفها الفاعل في العالم الخارجي، المعاني التي يأخذها بعين الاعتبار والتي يستجيب لها، وعليه فالفعل الاجتماعي يكمن في ردّ فعل الفاعل بمعاني الأشياء والكائنات التي يفهمها، ويستجيب للرسائل التي ينقلونها. وتعريفه إذا يبدأ بالمعاني، فالفعل الاجتماعي يُترجم انطلاقا من ذاتية الفاعل، بمعنى انطلاقا من شعوره حول محيطه، والأحاسيس التي تُنشطه، والأفكار التي تسكنه والحركية التي تجعله يستجيب للأفعال التي يملكها حول فعله الخاص... يقصد هنا بالفاعل في تعريفه أنه قد يكون فردا، وقد يكون جماعة، منظمة ، مجتمع ككل، حضارة. والفعل الاجتماعي الذي تخاطب به كل نظريته يشمل العناصر الأربعة التالية:
  - الفاعل-الموضوع: الذي قد يكون فرد، جماعة، جمعية.
  - الموقف: يشمل أشياء مادية واجتماعية التي يدخل الفاعل معها في علاقة.
  - الرموز: عن طريقها الفاعل يدخل في علاقة مع مختلف عناصر الموقف ويعطيها معنى.

- المعايير والقيم: تقود توجهات الفعل، بمعنى علاقات الفاعل مع الأشياء الاجتماعية.[21]

ويُمثل كل من<< الفاعل وموقفه>> المكون من عناصر فيزيائية واجتماعية الأُسس الأولية لكل نسق الفعل في أبسط صورة له. والمخطط التالي يسهل علينا فهم هذه المقاربة حتى نصل إلى تحديد موقع كل تحت-نسق، والوصول إلى فهم ثقافة المواطنة التي هي تحت-نسق لنسق الفعل الاجتماعي.

الشكل رقم(01) مخطط يوضح مقاربة سوسيولوجية للأنموذج البنائي الوظيفي

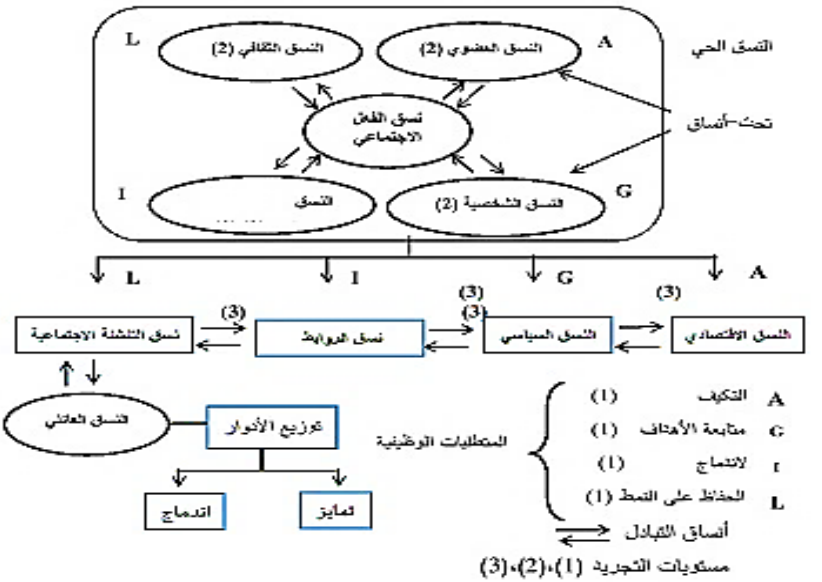

المصدر: من إعداد مجموعة البحث اعتمادا على المرجع

Guy Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américain, Paris : les presses universitaires de France, édition électronique, 1972.

- **الفكرة الثالثة**: هي فكرة النماذج الثقافية، ما الذي يجعل أن بين الفاعل وأشياء بيئته، علاقات التفاعل يمكن أن توجد؟ تبقى وتستمر؟ بتعبير آخر ما هي العوامل التي تُهيكل علاقات التفاعل والفعل، مما يسمح لها بأن تدوم وتعرف استقرار نسبي؟...فالنظام يظهر كحقيقة أقل من كونه مشكل. بلا شك أن أكثر الملاحظات سطحية، تلزمنا بالاعتراف أن الفعل الإنساني سواء كان فرديا أو جماعيا، لا يطيع الصدفة، هو ليس

بالفوضى ولا غير قابل للتنبؤ؛ ولا هو أيضا حرب الكل ضد الكل. فبقدر ما في الفعل الفردي كما هو الحال في الجمعية، فإن نوع من النظام يتم ملاحظته، ويسمح بصفة خاصة للفاعل بالتنبؤ بدقة كافية بسلوكه وسلوك من حوله... كما أن " تأسيس النظام يكمن في هيكلة نسق الفعل، بمعنى أن النماذج والمعايير والقيم لها معنى بالنسبة للفاعل الفردي أو الجماعي، باعتبار أن هذه النماذج والقيم والمعايير مرسخة في شخصيتهم من جهة وفي نفس الوقت هي مؤسسة في المجتمع وفي الثقافة، والتنظير الأساسي لنظرية الفعل تظهر في أن هيكلة أنساق الفعل تكمن في النماذج الثقافية للمعاني التي هي مؤسسة في النسق الاجتماعي والثقافي، والتي هي مرسخة في الشخصية والعضوية، وبهذا فان السلوكيات الاجتماعية ليست محددة فقط عن طريق المصلحة الفردية أو الخضوع للقوانين، بل إن الفعل الاجتماعي محدد أيضا بالقيم والمعايير." [22]

- **الفكرة الرابعة**: هي المتطلبات الوظيفية لنسق الفعل، " فوظيفة النسق الحي تتمثل في مجموع النشاطات التي تتجه لتلبية حاجة أو حاجيات النسق كنسق، فمفهوم الوظيفة ضروري للتحليل النسقي، وهو مركزي لفهم كل الأنساق الحية، والوجود الضروري لأربعة وظائف في نسق الفعل لتلبية حاجياته الأولية هي:

- التكيف: Adaptation، تتبع الأهداف:Poursuite des buts، الاندماج: Intégration والكمون (الحفاظ على النمط) :Latence . وظهر لبارسونز أن على المستوى الأكثر عمومية للتحليل، نستطيع اعتبار العضوية البيولوجية، الشخصية، الثقافة والنسق الاجتماعي كأربعة تحت- أنساق الأكثر شمولية للنسق العام للفعل،

العضوية ← توافق وظيفة التكيف.

الشخصية النفسية ← توافق وظيفة متابعة الأهداف.

النسق الاجتماعي ← توافق وظيفة الاندماج.

الثقافة ← توافق وظيفة الكمون (الحفاظ على النمط) ...

التي تقدم للفاعلين عناصر التحفيز وقاعدة الفعل عن طريق المعايير، المثل والقيم والإيديولوجيات." [23]

- **الفكرة الخامسة**: فكرة النسق الاجتماعي والمجتمع، وهي الفكرة الأساسية التي تهمنا في هذه الورقة. وبداية هذه الفكرة تكمن في التفاعل الاجتماعي. " في النسق الاجتماعي هو الترابط فيما بينهم أي كلية الفاعلين، الجماعات وبتعبير آخر، في النسق الاجتماعي نعتبر

فعل الفاعلين في الزاوية النوعية لدخولهم في علاقة مع << الأشياء الاجتماعية >> لمحيطهم بمعنى في زاوية تفاعلهم مع الفاعلين الآخرين. ومن هذا المنظور فإن الأشياء المادية (الفيزيائية) والأشياء الرمزية أو الثقافية لا تنتمي الى النسق الاجتماعي بل تصبح عوامل خارجية التي تغلف أو تحدد تفاعل الفاعلين.

مع الإشارة إلى أن الفاعلين في النسق الاجتماعي ليسوا فقط الأفراد بل الجماعات والجمعيات، وتمتد لتشمل المكانة الاجتماعية، والأمة، فتطبيق التفاعل بحسب بارسونز يمتد إلى كل مستويات الواقع الاجتماعي ولا ينحصر فقط في العلاقات بين الأفراد.

الشكل رقم (02)المستويات التجريد الثلاثة وتحت أنساق المجتمع

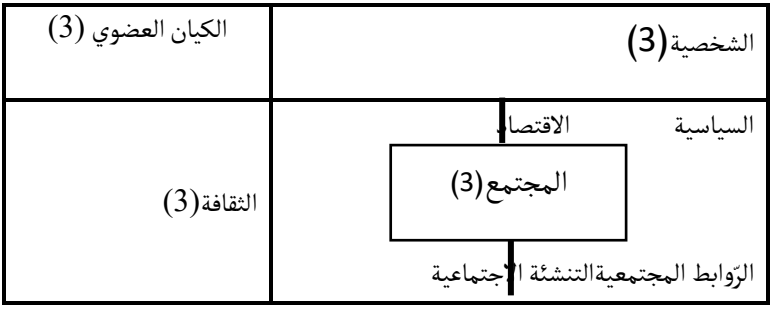

1. المستوى الأول للتجريد. 2. المستوى الثاني للتجريد. 3. المستوى الثالث للتجريد.

A: التكيف ، G: تحقيق الأهداف، I: الاندماج، L: الحفاظ على النمط

المصدر: Guy Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américain (1988) , Paris Les presses universitaires de France, édition électronique, 1972, p70.

- **الفكرة السادسة:** تتعلق بالنسق العائلي كأهم تحت-نسق التنشئة الاجتماعية نركز فيها على توزيع الأدوار، فبحسب تعريف واتزلويك Watzlawick" العائلة هي نسق في تفاعل مستمر ومستدام، أين يكون أعضاؤها هم أفراد في حالة اتصال مع الآخرين... هذا التعريف يبين بوضوح الديناميكية والتعقيد الذي يميز النسق العائلي، وهو يتعلق بنسق مفتوح باعتبار أن العائلة هي في تفاعل مستمر مع محيطها: المدرسة، الوسط المهني، مصالح الصحة، المجتمع...إلى أخره، وكنسق فإن العائلة تملك خاصية أخرى وهي القدرة على التكيف بشكل جيد مع متطلبات بيئتها الاجتماعية، إما بأنها تبادر هي بنفسها للتغيير

وإما بالتطور كاستجابة للمعلومات الواردة والتي تم استقبالها، فتتمكن بذلك من إعادة التوازن بين وظيفتين تظهر أنها متناقضة." [24]

د. النقلـة النوعيـة المنتظرة للمجتمع الجزائـري

من خلال العرض المختصر لأهم أفكار الأنموذج البنائي الوظيفي الذي حاولنا من خلاله مناقشة فكرة ثقافة المواطنة، وإسقاطها على واقع المجتمع المدني الجزائري المعاصر، بتناقضاته وبازدواجيته الثقافية، الذي يعترف بأن المرأة الجزائرية هي فاعل اجتماعي بما أثبتته ميدانيا في كافة الميادين والتخصصات حتى التي كانت حكرا على الرجل، فاجتاحت كل المجالات وهو نقطة قوتها، ما منحها الشرعية بالتواجد والمشاركة بقوة بداية في مختلف الهيئات السياسية للدولة، أعلاها كوزيرة في الحكومة، وأخيرا انطلاقا من سنة 2012 في البرلمان الجزائري بتمثيل بلغ ثلث أعضائه؟ هذا التحول في تواجد المرأة الجزائرية وفرض وجودها كفاعل اجتماعي سياسي، لا يعبر بحق إلا بالاعتراف بمواطنتها فقط، ويواجه التحول الفعلي إلى ثقافة مواطنة، هذا التحول الذي يتطلب توفر ضوابط وخطوات لازمة لبناء هذه الثقافة كما بيناه، حسبما تقتضيه المقاربة النسقية انطلاقا من تحت-النسق العائلي الذي يمثل الوحدة الأساسية بجانب تحت-النسق التعليمي اللذان يعتبران دعامتي نسق التنشئة الاجتماعية. وصولا إلى بلورتها في النسق الاجتماعي بتحت أنساقه الاقتصادي والسياسي والروابط المجتمعية، ثم التدرج نحو المستوى الأول بترسيخها في النسق الثقافي وبلورتها في بقية تحت-أنساق الفعل الاجتماعي العضوي والشخصية، وهذا لا يحدث بين عشية وضحاها وإنما يتم على المدى البعيد كاستراتيجية لمشروع مجتمع مستقبلي يشارك فيه جميع الفاعلين الاجتماعيين.

ولتوضيح ذلك نعرض نظرتنا البنائية الوظيفية من خلال المخطط التالي الذي يبين المسار الذي من خلاله ننتقل من مواطنة شكلية إلى ثقافة مواطنة حقيقية بعكس المسار الذي شرحنا به مقاربة نسق الفعل الاجتماعي، ونبين به أن هذه العملية هي عملية بنائية تبدأ من القاعدة نحو القمة وليس العكس.

الشكل رقم (3) مخطط توضيحي لعلمية بناء ثقافة مواطنة في ضوء المقاربة النسقية

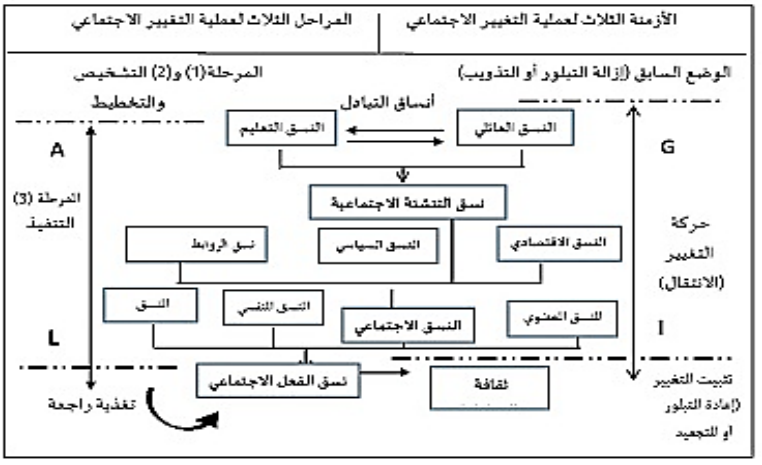

المصدر:من إنجاز مجموعة البحث اعتمادا على المقاربة البنائية الوظيفية من خلال المرجع التالي:

Guy Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américain, Paris: lespressesuniversitaires de France, édition électronique, 1972

أما الدليل على أن المرأة لم تبلغ إلا مواطنة شكلية هو ما بينته عدة الدراسات،[25]التي بينت أن ضعف التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة في الجزائر ناتج عن عزوف المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية وهو نقطة ضعفها، وعزوف المرأة هنا المقصود به هي المرأة النوعية، الطبيبة القاضية المهندسة الإطار، الأستاذة وغيرها وهو ما أدى إلى ضعف التمثيل النيابي النوعي للمرأة رغم عددها الذي بلغ أكثر من الثلث، وهذا لعدة اعتبارات:

أولها وأهمها هو العائق الثقافي والعادات والتقاليد التي تطبع معظم العائلات الجزائرية، وتعتبر مشاركة المرأة في السياسة خط أحمر، وأن اختلاط المرأة بالرجال وغيابها عن البيت والعائلة بشكل مستمر، وتخليها عن تربية الأطفال. هو من المحرمات عليها. وهو ما يدفعها إلى عدم التفكير في الترشح للانتخابات تماما، رغم طموحاتها لذلك، فهو بمثابة البرمجة العصبية. وأن التغيرات في النسق الثقافي تشكل المرحلة الرئيسية للتطور الاجتماعي كما أشرنا سابقا.

ثانيا: هو النزعة الذكورية لدى الرجل الجزائري اتجاه المرأة ظاهرة البطريركية السلطوية التي تجعل المرأة وتصفها بالنقص وبعد ما لمعرفة السياسية، وعدم القدرة على إدارة الشؤون السياسية وأن القوامة هي للرجل على المرأة، مهما بلغت من مستوى، وهو مصدر من مصادر مقاومة التغيير الاجتماعي، ويُطلق على هذا النوع من المقاومة بالمقاومة النفسية، بالإضافة إلى بقية المصادر الأخرى لمقاومة التغيير كما يبين الجدول التالي:[26]

الجدول رقم(02) مصادر لمقاومة التغيير

عوامل مقاومة التغيير	خصائصها
القلق (مقاومة نفسية)	التغيير هو "إجهاد" قوي يسبب حالة من عدم التوازن النفسي.
العلاقة بالمؤسسة (مقاومة الهوية)	التغيير يؤدي إلى التشكيك بهوية الشخص عن طريق تعديل طبيعة العلاقة التي تربطه بالمنظمة.
ألعاب السلطة (مقاومة سياسية)	يمثل التغيير تهديدًا عندما يضع موضع شك ظروف ألعاب سلطة الفاعلين وحرياتهم في الفعل.
تأثير الجماعة (مقاومة جماعية)	التغيير يمكن أن يكسر التوازن الذي صنعته معايير الجماعات.
ثقافة المؤسسة (مقاومة ثقافية)	يمكن للتغيير أن ينقل قيم تختلف عن تلك الخاصة بالمنظمة.

المصدر:

Richard soparnot, les effets des stratégies de changement organisationnel sur la résistance des individus, iseor « recherches en sciences de gestion » 2013/4 n° 97 | pages 30.

ه. آليات التغيير الاجتماعي:

سنعتمد كمرجعية في مقالتنا للتعرف على آليات التحول من مجتمع رافض لمشاركة المرأة في السياسة إلى مجتمع واعي بأهمية تواجدها في العملية السياسية على الأنموذج البنائي الوظيفي المعياري لبارسونز Talcott Parsons كما طرحنا أفكاره سابقا فقد "فسر تطور المجتمعات والتغيير الاجتماعي الذي حدث لها " انطلاقا من قانونين كبيرين القانون العام للتطور، الذي حدّد مبدأه؛ وقانون التسلسل الهرمي السيبرنيتيقي، الذي يشير إلى اتجاه التطور. قبل التطرق لهذين القانونين حدد بارسونز العوامل الداخلية والخارجية المنشأ للتغيير الاجتماعي، كما وردت في المخطط التالي:

الشكل رقم (04) مخطط يبين عوامل التغيير الاجتماعي الداخلية والخارجية

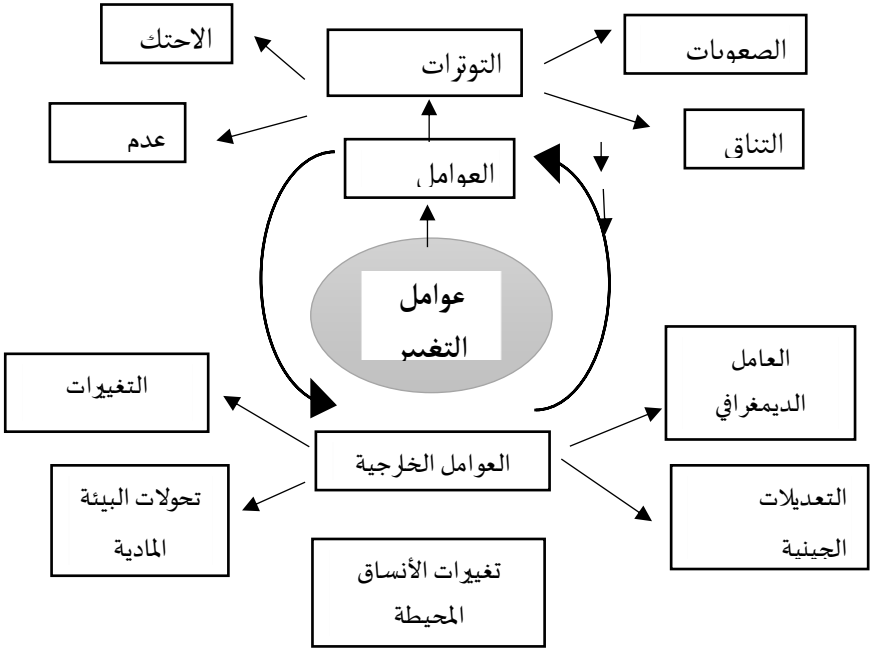

المصدر: من إنجاز مجموعة البحث اعتمادا على المصدر التالي:

Guy rocher, talcott parsons et la sociologie américaine (1988), les presses universitaires de france, 1972, 238 pp. Collection sup le sociologue, no 29, pp 77/78.

"التوتر يظهر لنا في معظم الأحيان أنه ردّ فعل داخلياً لعوامل التغيير الخارجية المنشأ. وبصفة عامة بالتوتر الداخلي الذي يتم تحريضه، تساهم العوامل الخارجية المنشأ في التغيير الاجتماعي. على سبيل المثال، يؤدي التغيير التكنولوجي إلى عدم تكيفات في علاقات العمل، مما يسبب توترات تستدعي بدورها تغييرات بنيوية. فالتوتر يصلح بشكل ما في إعلام تأثير العوامل خارجية المنشأ، وفي كثير من الأحيان أيضا تضخيمها وتوسيع نطاقها في الزمن.

العوامل الداخلية المنشأ والخارجية المنشأ لا تؤدي بنفسها إلى التغيير، فيحدث أن تكون حاضرة بدون أن يتبعها تغييرات هيكلية، وهذا يأتي من أن قوى التغيير الفاعلة في المجتمع تكون أضعف من قوى توازن النسق أي قوى الرقابة. فيجب استيفاء شروط معينة حتى ترجح الكفة في الاتجاه الآخر:

- الأول: هو أن التوتر داخل النسق يكون قوي بما فيه الكفاية لتوليد وتعزيز الدافع الضروري لإنجاز عملية التغييرات.
- الثاني: يجب أن يتم تطوير آليات فعالة لكسر أو تجاوز مقاومة أولئك الذين لديهم مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن. بوجه آخر، أمام قوى المعارضة والرقابة، تهدد التوترات بعدم توليد شيء آخر سوى السلبية، أو أيضا أشكال محولة وغير مجدية وغير فعالة.
- الثالث: أن يظهر بوضوح أنموذج المجتمع الجديد، الذي يكون واقعيًا، قابلا للتحقيق. بدون مثل هذا الأنموذج، من المرجح أن قوى التغيير ستفشل بشكل سريع، دون أن تجلب أي فعل مؤثر.
- الرابع: مجموعة جديدة من العقوبات يجب أن تظهر تدريجيا، التي تكافئ المعايير الجديدة والسلوكيات الجديدة، وتحاول تفكيك القيود القديمة.
- الخامس: أن عوامل التغيير يجب أن تصعد إلى أعلى مستوى ممكن من سلم التسلسل الهرمي السيبرنيتيقي، (السيبرنيتيقياcybernétique: العلم الذي يدرس آليات التواصل والرقابة) بمعنى ما يصل عادة إلى مستوى الرموز والقيم، ففي هذا المكان تقع قوى الرقابة الأكثر قوة. ولذلك إذا لم يتأثر عالم القيم بالتوترات ولم يشارك في قوى التغيير، فمن المحتمل أن مقاومات التغيير سوف تتغلب. فمن هذه العوالم من القيم، يجب أن يستمدوا إلهامهم، من النماذج الجديدة والعقوبات الجديدة تماما مثل العقوبات والنماذج القديمة.

تغيير البنية يبقى من الأجوبة الممكنة للتوترات الصاعدة في المجتمع، وإذا لم يتم استيفاء الشروط المؤدية إلى التغيير، يتبع المجتمع مسارات أخرى... أخيراً، إذا كانت التوترات قوية للغاية ولكنها فشلت في إحداث التغييرات المأمولة، فقد يختفي المجتمع في النهاية ككيان مستقل، يختل تنظيمه أو يندمج مع آخر أو يتم غزوه من طرف الآخر.[27]

خلاصة لكل ما سبق، لا يمكن أن يكون الانتقال من مجرد مواطنة شكلية مفروضة ولو مرحليا، إلى ثقافة مواطنة فعلية تضمن مشاركة حقيقية للمرأة الجزائرية النوعية كفاعل اجتماعي في الحياة السياسية، في أعلى هيئة تشريعية تمثل الشعب الجزائري بغرفتيه السفلى والعليا، إلا إذا مرت من خلال عملية واحدة تشمل المراحل الثلاثة: التشخيص، التخطيط

والتنفيذ. مع التزام الأزمنة الثلاثة كما وصفها كيرت لوين Lewin فـ" وفقًا لـ Lewin (1958) يجب أن تحتوي أي عملية تغيير تنظيمي على ثلاثة أزمنة:

- تذويب العمليات التنظيمية، كعلامة على الانفتاح والإعداد والاستعداد للتغيير؛
- تنفيذ التغيير؛
- توحيد العمليات والهياكل و / أو النظم الجديدة في المنظمة (التجميد).
- تضمن هذه المراحل الثلاثة استعاد توازنها بعد التغيير."[28]

تتمثل مرحلة إزالة التبلور في فترة التشكيك في السلوكيات والمواقف والتصورات، سواء كانت طوعية أم لا.وتعكس هذه المرحلة إدراك مساوئ وضع ما، أي الفرق بين الوضع الحالي وبين الوضع أكثر ملائمة (Bélanger, 1994) أما مرحلة الانتقال أو القيام بالتغيير فهي تطابق مرحلة تعلم أساليب عمل جديدة، وتجريب مواقف جديدة وتبني سلوكيات جديدة، وخلال هذه المرحلة، يستثمر الأفراد الأهم من طاقاتهم وأخيرا التجميد أو إعادة التبلور فهي مرحلة التغيير نفسها. وخلال هذه المرحلة، سيتم دمج التغيير بشكل عفوي في الطرق جديدة للقيام بالأشياء، بالإضافة إلى ذلك، المواقف والقيم والسلوكيات الجديدة بدأت في الاستقرار وإعادة التبلور(Bûmes, 2004).[29]

هذه المراحل تؤكد على ما ذكرنا في المقاربة السابقة، إلا أنها تؤكد على المرحلة الأولى من خلال فتح نقاش وطني يشارك فيه جميع الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم الطبقة السياسية بكل توجهاتها، لتبني خطة عمل استراتيجية حول إدماج نخبة المرأة الجزائرية وتوعيتها بضرورة المشاركة الفعلية في العملية السياسية والمشاركة الحقيقية في البرلمان الجزائري. وتجاوز عقبة العادات والتقاليد التي لا أصل لها في ثقافتنا الإسلامية وإنما هي من مخلفات الاستعمار الذي غير في العمق الشخصية الجزائرية وأنتج ازدواجية بين أفراد الوطن الواحد.

خاتمة:

المجتمع الجزائري غني بثقافته وقيمه التي تطبع شخصيته رغم ما تعرض له من مسخ وتشويه، وهي تحتاج فقط إلى تفعيلها على أرض الواقع، من خلال التوصيات التالية:

- توعية شاملة للمجتمع انطلاقا من الفرد إلى الجماعة إلى المجتمع ككل، بأهمية تحديات المرحلة الحالية في ظل عولمة تجاوزت الحدود الترابية والاجتماعية والنفسية. ولا مناص لنا إلا بتفعيل كل الطاقات بغض النظر عن الاختلافات في الجنس أو العرق أو

المعتقدات، والمرأة الجزائرية طاقة لا يستهان بها أثبتت استحقاقها وجدارتها، بإرادتها القوية وطموحها في فرض نفسها في واقع اجتماعي جزائري مقاوم للتغيير.

- التفكير فعليا في إحداث نقلة نوعية تفرض مشاركة المرأة في السياسة، ليس بقوة القانون وإنما كسلوك اجتماعي عفوي يتم اكتسابه من خلال المرور بمراحل التغيير، وفق خطة مدروسة يتم تطبيقها انطلاقا من الغايات والمرامي وصولا إلى الأهداف العامة والخاصة، على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إطار نسقي تتكامل فيه كل مكوناته من أجل نمو وتطور جسم المجتمع الجزائري بشكل سليم.
- نقترح في النهاية أن تتم دراسة ميدانية وتطبيقية حول تقييم أداء المرأة البرلمانية الجزائرية في العهدتين السابقتين بكل موضوعية. لتحديد نقاط الضعف والقوة يؤخذ بتوصياتها لإعداد مشروع قانون الانتخابات الحالي 2021، وتجنب الأخطاء السابقة وتصحيح الاختلالات الملاحظة في نصوص قانون الانتخابات السابق.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ الكتب العربيـة

[1] أماني غازي جرار، الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحرياته العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

[2] سام حفوزي،المواطنة،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،القاهرة،2007.

[3] سامي عبد العزيز الدامغ، نظرية الأنساق العامة، كلية الأدب، جامعة الملك سعود، السعودية.

[4] سيف الإسلام علي مطر، (1988) التغير الاجتماعي –دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية-، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط2، 1988.

[5] فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، ط1، 2010.

2/ الكتب الأجنبيـة

[1] Anicet LE PORS,la citoyenneté, Presses Universitaires de France, 2002.

[2] Barus-Michel (J.), Enriquez (E.), Lévy (A.) (Sous la direction de), Vocabulaire de psychosociologie, références et positions, Paris, Érès, 2002.

[3] Djamel Guerid, l'exception algérienne-la modernisation à l'épreuve de la société, Casbahéditions, Alger, 2007.

[4] Guy Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américain, Paris : les presses universitaires de France, 1972.

[5] Le ROBER, dictionnaire de sociologie,Edition SEUIL, Paris,1999,p76

[6] Michel Foudriat, Le changement organisationnel dans les établissements sociaux et médico-social – Perspectives

[7] REMAOUN Hassan, l'Algérie aujourd'hui:Approches sur l'exercice de lacitoyenneté,Editions CRASC,2012.

[8] SelminNurcan, et al, "Une méthode pour la définition de l'impact organisationnel du changement", CentredeRecherche enInformatique, Université Paris 1 - Panthéon – Sorbonne 90,{nurcan, rolland}, 2002.

[9] Théoriques croisées, Éditeur : Presses de l'EHESP, 2013.

[10] Union interparlementaire, les femmes au parlement en 2012, mis en page : le cadratin, France. Imprimé par courand (ICA)

3/ المجلات العربية

[1] الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.

[2] بارة سمير، ، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر جوان 2015.

[3] تيسم بالرمضان،" ترقية تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في الجزائر :إشكال اتقانونية وديمقراطية "،مجلة معارف، العدد 13، 2012.

4/ المجلات الاجنبية

[1] Richard Soparnot, les effets des stratégies de changement organisationnel sur la résistance des individus,iseor « recherches en sciences de gestion » 2013/4 n° 97.

[2] Guy turchaany, La théorie des systèmes et systémiques - Vue d'ensemble et définitions- CH – 1213 Onex/Genève Av. du Gros-Chêne 18, 2008, 18 turchany@dunaweb.hu, 2008 .

5/ مواقع الأنترنت

[1] الأمم المتحدة، حقوق الإنسان (مكتب المفوض السامي)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،https://www.ohchr.org تاريخ الإطلاع: 2021/01/25

[2] نجاح عبد الله سليمان، عن ثقافة المواطنة.. متى تبدأ؟ المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تاريخ النشر: 2018/05/23،

[3] https://democraticac.de تاريخ الإطلاع: 2021/01/22.

[4] الأمم المتحدة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، 1995،https://www.unescwa.org تاريخ الاطلاع: 2021/01/19.

[5] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، http://www.interieur.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2021/01/22.

[6] مجلس الأمة، دستور 96، المادة 31، http://www.majliselouma.dz

الهوامش:

[1] Le ROBER, dictionnaire de sociologie, Edition SEUIL, Paris, 1999, p76

[2] Anicet LE PORS, la citoyenneté, Presses Universitaires de France, 2002, p3

[3] نجاح عبد الله سليمان، عن ثقافة المواطنة.. متى تبدأ؟ المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تاريخ النشر: 2018/05/23، https://democraticac.de تاريخ الإطلاع: 2021/01/22

[4] Barus-Michel (J.), Enriquez (E.), Lévy (A.) (Sous la direction de), Vocabulaire de psychosociologie, références et positions, Paris, Érès, 2002. P 65

[5] Michel Foudriat , Le changement organisationnel dans les établissements sociaux et médico-social – Perspectives théoriques croisées, Éditeur : Presses de l'EHESP, 2013, P P 17/18

[6]سيف الإسلام علي مطر، (1988) التغير الاجتماعي –دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية-، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط2، 1988. ص10.

[7]سيف الإسلام علي مطر، (1988) مرجع سابق، ص10-11

8Richard Soparnot, les effets des stratégies de changement organisationnel sur la résistance des individus, iseor « recherches en sciences de gestion » 2013/4 n° 97 .p 26.

[9]الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، 1995، https://www.unescwa.org تاريخ الاطلاع: 2021/01/19.

[10]وزارة الداخلية والجماعات المحلية، http://www.interieur.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2021/01/22.

[11]مجلس الأمة، دستور 96، المادة 31، http://www.majliselouma.dz

[12]Union interparlementaire, les femme au parlement en 2012, mis en page : le cadratin, France. Imprimé par courand (ICA)

[13]Djamel Guerid, Ibid, p 29.

[14]رواه البخاري (4425)، ورواه النسائي في " السنن " (227/8) وبوب عليه النسائي بقوله: "النهي عن استعمال النساء في الحكم"

[15]بارة سمير، ، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر جوان 2015، ص ص 343/239

[16]سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة،2007، ص 25.

[17]REMAOUN Hassan, l'Algérie aujourd'hui: Approches sur l'exercice de la citoyenneté, Editions CRASC, 2012, p45.

[18]سامي عبد العزيز الدامغ، نظرية الأنساق العامة، كلية الأدب، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 4.

[19]Guy turchaany, La théorie des systèmes et systémiques - Vue d'ensemble et définitions- CH – 1213 Onex/Genève Av. du Gros-Chêne 18, 2008, 18 turchany@dunaweb.hu, 2008 . P 11

[20]Guy Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américain, Paris : les presses universitaires de France, 1972. P 37

[21]فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، ط1، 2010، ص283.

[22]Guy Rocher, ibid. p p 34

[23]Guy Rocher, ibid. p p42-39 .

[24]Guy Rocher،1972 ، p p.68-60

[25]تيسمبال رمضان،" ترقية تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في الجزائر :إشكالات قانونية وديمقراطية" ، مجلة معارف، العدد 13، 2012، ص ص 82/69.

[26]Richard Soparnot, ibid. pages 30.

[27]Guy Rocher، ibid ، p p 77- 78

[28]Selmin Nurcan, et al, "Une méthode pour la définition de l'impact organisationnel du changement", Centre de Recherche en Informatique, Université Paris 1 - Panthéon – Sorbonne 90,{nurcan, rolland}, 2002, p 4

[29]RIM ZID, comprendre le changement organisationnel à travers les émotions, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en administration des affaires, université du québec à montréal, octobre 2006. p 31